

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم
حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد يوسف الحمود
وعضوية القاضيين السيدين
بسام العتوم ، فوزي العمري

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الحقوقية

رقم القضية: ٢٤٣٥/٢٠٠٠

رقم القرار :

المميز ضده

رياض عبد الجواد احمد العريدي
وكيله المحامي رمضان ابو طالب

المميز

كمال عواد كمال رمانه
وكيله المحامي محمود السرحان

بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٩ قدم هذا التمييز للطعن بالحكم الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان بالقضيه رقم ٢٠٠٠/٣٥٦ فصل ٢٠٠٠/٢/١٠ والقاضي
برد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان
رقم ٩٩/٢٨٢٧ فصل ٩٩/١١/٢١ .

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي :-

- ١ - اخطأت محمكتنا الاستئناف والصلح بحرمان المميز من تقديم بيناته ودفعه
اعمالاً لمبدأ المساواه بين الخصوم .

٢ - وبالتناوب فقد اخطأت محكمة الاستئناف بتأييد محكمة الصلح فيما ذهبت اليه من محاكمة المميز بمتابعة الوجاهي ضاربة - أي محكمة الاستئناف - صفحاً عن المعذره المشروعه المقدمه امامها من قبل المميز والمتمثله بالتقرير الطبي المعطى من المحامي سمير تادرس .

٣ - وبالتناوب فقد اخطأت محكمة الاستئناف في قرارها المميز باعتبار ان المميز لم يقدم اليها المعذره المشروعه عن تغيبه عن جلسته ٩٩/١١/٢٣ .

٤ - وبالتناوب اخطأت محكمة الاستئناف في قرارها المميز باعتبارها ان المميز لم يقدم المعذره المشروعه عن غيابه عن الجلسات حيث كان يتوجب عليه ان يقدم المعذره المشروعه عنه لا عن سمير تادرس حيث ان المحامي سمير تادرس كان هو وكيل المميز بتاريخ ٩٩/١٠/٢٧ وليس كما ذهبت اليه محكمة الاستئناف من ان المميز لم يكن له وكيل .

٥ - وبالتناوب فقد اخطأت محكمة الاستئناف في قرارها المميز بإقحامها لتاريخ ٩٩/١١/٢٣ باعتباره تاريخ الجلسة التي تمت محاكمة المميز فيها بمتابعة الوجاهي ، وذلك اولاً لكون هذا التاريخ لاحق على تاريخ صدور القرار المستأنف لديها وثانياً لأنها تابعت خطأ مادياً وقعت فيه محكمة صلح حقوق عمان في قرارها المستأنف والصادر في القضية رقم ٩٩/٢٨٢٧ تاريخ ٩٩/١١/٢١ .

٦ - وبالتناوب فقد اخطأت محكمة الاستئناف وفي قرارها المميز وبالجملة في ردها للسبب الاول والثاني من اسباب الاستئناف حيث ان المميز قدم المعذره المشروعه بتغيبه وكيله عن جلسة الحاكمه والمنعقدته في ٩٩/١٠/٢٧ .

٧ - وبالتناوب فقد اخطأت محكمة الاستئناف في قرارها المميز والقاضي برد السببين الثالث والرابع من اسباب الاستئناف حيث انها لم تتح للمميز الفرصه لتقديم دفعه .

٨ - وبالتناوب اخطأت محكمة الاستئناف في قرارها المميز والقاضي ببرد السبب الخامس من اسباب الاستئناف .

٩ - وبالتناوب اخطأت المحكمة التي اصدرت القرار المميز باصدارها حيث افتقر للتعليل المنطقي السليم وجاء متناقضاً .

١٠ - وبالتناوب فإن المميز تمسك بكل ما جاء في لائحة الاستئناف ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من هذا التمييز .

لهذه الاسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً . وتضمن المميز ضده الرسوم والمصاريف والاعتاب .

بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابيه طلب في نهايتها قبول اللائحة شكلاً ورد التمييز وتضمن المميز الرسوم والمصاريف والاعتاب .

القرار

بعد التدقيق والمداولة تجد المحكمة ان وقائع هذه الدعوى تتمثل في ان المدعى عليه كمال عواد رمانه كان قد استأجر بيتاً للسكن في ملك المدعي رياض عبد الجواد احمد وباجرة شهرية مقدارها خمسة وثلاثون ديناراً شهرياً وان المدعى عليه لم يقم بدفع الاجره عن خمس سنوات وان المدعي قد انذره وبموجب الانذار العدلي رقم ٩٨/٣٠٦٧٤ بضرورة دفع الاجره التي تخلف عن دفعها الا انه ورغم تبليغه للانذار العدلي لم يقم بدفع الاجور التي بذمته فأقام الدعوى رقم ٩٨/٤٨٠١ صلح حقوق عمان لمطالبته باخلاء المأجور ودفع رصيد الاجره البالغ (٢١٠٠) دينار .

بعد ان استكملت محكمة الصلح اجراءات المحاكمة قررت وبتاريخ ٩٩/٣/٢٣ الزام المدعى عليه باخلاء المأجور موضوع الدعوى وتسليمه للمدعي خالياً من الشواغل والزامه كذلك بدفع مبلغ (٢١٠٠) دينار الاجور المترصده بذمته مع الرسوم والمصاريف واتعاب المحاماه .

لم يقبل المدعى عليه بالقرار الصادر عن محكمة الصلح فطعن به لدى محكمة استئناف عمان والتي قررت في القضييه رقم ١٩٩٩/٧٦٤ تاريخ ١٩٩٩/٥/٣٠ فسوخ القرار المستأنف واعادة الاوراق لمصدرها لتمكين المستأنف من تقديم بيناته ودفعه .

بعد اعاده الدعوى الى محكمة الصلح وتسجيلها مجدداً بالرقم ٩٩/٢٨٢٥ قررت المحكمة وفي جلسة ٩٩/١٠/٢٧ اجراء محاكمه المدعى عليه بمثابة الوجاهي لأنه تبغ ولم يحضر واصدرت بتاريخ ٩٩/١١/٢١ قراراً تضمن نفس ما جاء بقرارها السابق رقم ٩٨/٤٨٠١ .

لم يقبل المدعى عليه بالقرار الاخير الصادر عن محكمة الصلح فطعن به لدى محكمة استئناف عمان والتي قررت في القضييه رقم ٢٠٠٠/٣٥٦ تاريخ ٢٠٠٠/٢/١٠ رد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

وبالنسبة لاسباب التمييز من الاول وحتى السابع والتي ينعي فيها المميز على محكمة الاستئناف عدم إعتبار المميز معذور بالغياب في جلسة ٩٩/١٠/٢٧ ومحكمتها تجد ومن الرجوع الى ملف الدعوى ان المحامي الذي كان وكيلاً للمميز في موعد تلك الجلسة هو المحامي سمير تادرس وانه هو الذي تبغ موعد تلك الجلسة وقدم تقريراً طبياً مصدقاً يفيد أنه كان في ذلك مريض وارفق المحامي الذي وكله المميز بعد المحامي سمير تادرس التقرير الطبي المعطى للمحامي المذكور وتجد محكمتها ان محكمة الاستئناف لم تناقش هذا التقرير على اساس ان المحامي سمير تادرس هو الذي كان وكيلاً للمميز بتاريخ جلسة ٩٩/١٠/٢٧ وليس المحامي محمود علي عبد الرحمن .

هذا بالإضافة الى ان محكمة الاستئناف قد وقعت في تناقض أثناء ردها على اسباب الاستئناف اذ ذكرت ان المحامي قد غاب في جلسة ٩٩/١١/٢٣ رغم تبليغه حسب الاصول مع ان الجلسة التي غاب فيها وتقرر اجراء محاكمه موكله وجاهياً اعتبارياً هي جلسة ٩٩/١٠/٢٧ وان المحكمة كانت قد فصلت القضية في ٩٩/١١/٢١ وبالتالي فإن التاريخ الذي ذكرته المحكمة ٩٩/١١/٢٣ كانت القضية فيه مفصوله وكذلك فإن المعذره تتعلق بالمحامي سمير تادرس ولا تتعلق بالمحامي محمود علي ، مما يجعل القرار المميز مشوب بالقصور بالتعليل والتسبيب والتناقض الجلي واسباب الاستئناف جميعها وارده على القرار المميز وجبه لنقضه .

وعليه ودون حاجة لبحث باقي اسباب التمييز نقرر نقض القرار المميز واعادة الاوراق لمصدرها لمعالجة اسباب الاستئناف على ضوء ما ذكرنا اعلاه ومن ثم اجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ارجب سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢٨/٩/٢٠٠٠

القاضي المترئس

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

م ض